

قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي

محمد حسين صالح أحمد

الملخص :

استهدف البحث قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي، وفي سبيل تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة حقيقة بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتحفظ المحاسبي، من خلال المعالجات المحاسبية التي تضمنتها المعايير كمعالجة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، ومعالجة الاعتراف بالمخصصات وغيرهما، وهذا يشير إلى علاقة الارتباط بينهما، وتظهر هذه العلاقة أيضا عند إلغاء معايير أو استحداثها أو إصدارها، كما توجد علاقة ارتباط قوية ومؤثرة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، سواء كانت هذه العلاقة التأثيرية سلبيًا أو إيجابيًا، ويوصي الباحث بضرورة الاهتمام بمعايير المحاسبة المصرية والتحفظ المحاسبي وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود على قيمة المنشآت عند الالتزام بهما، مما يعمل على مواكبة الاهتمام المتزايد لهما من خلال بيئة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، درجة التحفظ المحاسبي، قيمة المنشأة.

Abstract:

Objective of the research is to measure impact of the amended Egyptian accounting standards in 2015 on the degree of accounting conservatism. As part of the pursuits aim at achieving research goal,

the researcher reviewed and evaluated previous studies relative to field of the research and concluded that there is real relation between the Egyptian accounting standards which are amended in 2015 and accounting conservatism, through the accounting treatments included in the standards such as the treatment of inventory at cost or net sale value, whichever is less, and the treatment of recognition of provisions, etc. This refers to correlation between them. This relation also appears on cancellation, creation or issuance of standards. Also, there is strong and effective correlation between the degree of accounting conservatism and establishment's value, whether this effective relation is positive or negative. Similarly, the researcher recommends devoting attention to the Egyptian accounting standards and accounting conservatism and highlighting the positive effect that can be reflected on establishment's value upon compliance with the same, which assisting in going in parallel with the increasing attention through business environment.

Key words: the amended Egyptian accounting standards in 2015, the degree of accounting conservatism, value of the enterprise.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

١/١/١ المقدمة :

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي أثارت جدلاً واسعاً في الفكر المحاسبي، وهو موضوع قديم حديث ولازال الأمر قائماً إلى الآن، فبين مؤيد ومعارض له، والذي بدوره جعل الجهات المعنية تختلف في مفهومه، الأمر الذي

من شأنه دفع الباحثين إلى الاختلاف في مفهوم التحفظ المحاسبي، ما دفعهم إلى بذل كثير من الجهد في هذا الموضوع.

ولما كانت معايير المحاسبة المصرية لها الدور الفعال في تنظيم عملية المحاسبة، كما أن دورها ظاهر في العملية الاقتصادية ووضع سياساتها، ومن ثم التأثير في النهاية على قيمة المنشأة؛ وهذا يوضح مدى الاهتمام بالمعايير وتطوراتها وتعديلاتها المستمرة، ومدى اهتمام الجهات المعنية بتحديثاتها لتتوافق مع البيئة العالمية حتى تواكب التطور السريع في ظل الأسواق العالمية المفتوحة والتي تسمى بالعولمة.

وعلى هذا فإن سياسة التحفظ المحاسبي قد تؤثر على قيمة المنشأة سلباً أو إيجاباً، من خلال القرارات التي تتخذها الإدارة سواء التي تفرضها عليها الظروف الاقتصادية أو من خلال الاختيار بين البدائل المحاسبية، ومن أجل أن معايير المحاسبة المصرية لها من الأثر البالغ على الحياة الاقتصادية والعمليات المحاسبية، كان حدث تعديلها في غاية الأهمية مما يدفع الباحثين إلى دراسة الآثار المترتبة على المتغيرات المتعلقة بتعديل هذه المعايير، ولذلك يسعى الباحث إلى دراسة "قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي".

٢/١/١ فكرة البحث :

تُعد معايير المحاسبة المنظم الأساسي لمهنة المحاسبة والتي تصدر من خلال الهيئات التنظيمية في الأعمال المحاسبية، فقد تصدر من جهة حكومية كحال معايير المحاسبة المصرية حيث تصدر من قبل وزارة الاقتصاد، وقد اهتمت معايير المحاسبة المصرية بالتحفظ المحاسبي في عدة معايير منها على سبيل الذكر لا الحصر، فقرة (٩) من معيار رقم (٢) المخزون "يجب قياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل"، وفقرة (٣٠) من معيار رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها "يتم إثبات أي بند من بنود الأصول الثابتة بعد الاعتراف به كأصل على أساس تكلفته مخصوماً منها مجمع إهلاك ومجمع خسائر اضمحلال".

ومع التطور الكبير الذي حدث في معايير المحاسبة الدولية، وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٥، وزيادة الاهتمام بجودة التقارير المالية خاصة في ظل الأزمات المالية التي ألمت بعدد من المنشآت الأمريكية مثل (Enron، World Com، Xerox)، واكتشاف العديد من التلاعبات التي تورط فيها المحاسبون في العديد من المخالفات المحاسبية التي تسببت في تضليل المساهمين، فقد كان لزاماً أن تحرص الجهات المعنية في مصر على تحديث المعايير المحاسبية المصرية المعمول بها منذ عام ٢٠٠٦، وحتى تواكب التطورات الحديثة في البيئة المحلية والدولية والبيئة الخارجية (عبدالمنعم، ٢٠١٦).

كما يُعد التحفظ المحاسبي أحد أهم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وقد ساد بشكل جلي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح أهم ركن من أركان الممارسة العملية، وخاصة في الحالات التي يواجه فيها المحاسب مشكلة الاختيار بين مجموعة من البدائل المحاسبية (إبراهيم، ٢٠١٦).

ويخلص الباحث من ذلك بمدى أهمية دراسة التحفظ المحاسبي والمتغيرات التي من شأنها التأثير عليه، كدراسة أثر تعديلات المعايير التي قد تُزيد أو تُحد من استخدامه عند إعداد القوائم المالية للمنشأة، حيث تمثل معايير المحاسبة المصرية أحد المتغيرات الهامة التي تُعنى بالدراسة والتحليل، ومن ثم ربطها بمختلف المتغيرات لقياس مدى تأثيرها على تلك المتغيرات سلباً كان أو إيجاباً، وعلى الرغم من أن الدراسات السابقة قد تناولت التحفظ المحاسبي من زوايا متعددة إلا أنها لازالت تعاني من النقص الشديد في مجال ربط التحفظ المحاسبي بالمعايير وتعديلاتها.

وفي ضوء ما سبق عرضه تتبلور فكرة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- ١- هل تؤثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي؟
- ٢- ما هو مدى العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية؟

٣/١/١ أهداف البحث :

في ضوء فكرة البحث السابق عرضها يتمثل الهدف العام للبحث في قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي ويتفرع من الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

١- التأصيل العلمي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ وأثرها على درجة التحفظ.

٢- تحليل العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة في بيئة الأعمال المصرية.

٤/١/١ أهمية البحث :

وتكمن أهمية البحث في بيان مدى تأثير معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي، ومدى علاقة التحفظ المحاسبي بقيمة المنشأة، وذلك من خلال الأهمية العلمية والأهمية العملية كما يلي:

١/٤/١/١ الأهمية العلمية:

١- يقدم البحث دليل علمي على مدى مساهمة معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المصرية.

٢- التقدم الكبير في الدراسات المتعلقة بقياس من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع التقارير.

٣- استمرار الجدول القائم على زيادة استخدام التحفظ المحاسبي، من خلال أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على جودة التقارير المالية من خلال درجة التحفظ المحاسبي.

٤- تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الأثر بالتطبيق على البيئة المصرية.

٢/٤/١/١ الأهمية العملية:

- ١- يعمل البحث على مساعدة متخذي القرارات وواضعي معايير المحاسبة المصرية في كشف الأثر اللاحق لتطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ.
- ٢- تساعد في مراجعة جودة المعايير المحاسبية المصرية بصفة مستمرة لزيادة وتعزيز ثقة المستثمرين في القوائم والمعلومات المالية.
- ٣- زيادة الطلب على إنتاج تقارير مالية أكثر تحفظاً، كنتيجة لزيادة ممارسات إدارة الأرباح.
- ٤- الكشف عن مدى كفاءة الأسواق المالية المصرية، حيث إنها تعتمد بدرجة كبيرة على الجودة العالية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، والتي بدورها تزيد من ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية، ولا يمكن لهذه الأسواق أن تنمو في حالة انعدام هذه الثقة.

٥/١/١ فروض البحث :

- ١- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر الإيجابي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي.
- ٢- لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول الأثر الإيجابي لدرجة التحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة.

٦/١/١ منهج البحث :

في إطار أنواع البحوث الاجتماعية عامة والمحاسبية خاصة يمكن تصنيف هذا البحث ضمن البحوث الوصفية الاستكشافية التي تهدف إلى وصف فكرة موضوع البحث، والتي تتمثل في قياس أثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ على درجة التحفظ المحاسبي، وتحديد أبعادها واستخلاص وتفسير النتائج المترتبة عليها، وتحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث باتباع **المنهج الاستقرائي**: وهو منهج الصعود من

الخاص إلى العام، أو من الجزئيات إلى العموميات، حيث يقوم هذا المنهج على ملاحظة الظاهرة ثم تبدأ مرحلة وضع الفروض العلمية، ثم اختبار هذه الفروض، ومحاولة التحقق من صحتها، للوصول لحقيقة جزئية، ثم تعميم هذه الحقيقة حتى تصبح قوانين عامة، وقام الباحث بملاحظة الظاهرة ووضع الفروض العلمية التي سيتم اختبارها والتحقق من صحتها أو عدم صحتها حتى يتم الوصول إلى قواعد صالحة للتعميم.

٧/١/١ هيكل البحث :

القسم الأول : الإطار العام للبحث

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث

مراجع البحث

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

١/٢ التطور التاريخي لمفهوم ونشأة معايير المحاسبة المصرية:

يعد مفهوم معايير المحاسبة المصرية وفقا لما نص عليه معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١) بعنوان "عرض القوائم المالية"، "هي تلك المعايير والتفسيرات التي تستخدم في إعداد القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وفي المعالجات المحاسبية لبنود تلك القوائم والإيضاحات"

وقد تبنت مصر في عام ١٩٦٦ نظامًا محاسبيًا موحدًا يقوم على توحيد كامل للمفاهيم والمصطلحات والتعريفات والمبادئ والمعايير المحاسبية، ولقد قلل التوجه الاشتراكي من دور المحاسبة المهنية في مصر منذ ذلك التاريخ، في حين تركت منشآت القطاع الخاص دون تنظيم محاسبي يذكر، واستمرت أنظمة المحاسبة متأثرة

بالنظام الانجليزي حتى بداية السبعينيات، ومع بداية انكماش دور القطاع العام وانفتاح مصر على أسواق الاستثمارات الخارجية، الذي نتج عنه تغيرات جديدة في طبيعة ودور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، واتجهت الأنظمة المحاسبية إلى الابتعاد عن التأثيرات الاشتراكية وأصبح هناك ضرورة لتنظيم المحاسبة وتطويرها حتى تتوافق مع الاحتياجات الجديدة (صالح، ٢٠١٢).

وترجع بداية المعايير في مصر إلى عام ١٩٨٠ عندما عقد في القاهرة المؤتمر الدولي للمحاسبة، لبحث إمكانية وضع معايير محاسبية في البيئة المصرية، وتحديد أنسب الأساليب لوضع تلك المعايير، وصدرت توصيات المؤتمر باختيار معايير المحاسبة الدولية كأساس لتصميم المعايير المصرية، وإدخال بعض التعديلات عليها لتلائم البيئة المحلية، وفي عام ١٩٩٢م أكمل معهد المحاسبين والمراجعين المصريين إعداد ٢٠ معيارًا محاسبيًا، عُرضت ونُوقشت في عدد من الندوات والمؤتمرات، وفي عام ١٩٩٣م أوصى المعهد باستخدامها في الممارسات المحاسبية، ثم صدر قرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولي رقم (٢٣٢) لعام ١٩٩٦ بتشكيل اللجنة الدائمة لمعايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني المرتبطة بها، وقامت اللجنة بإعداد المعايير المصرية التي أنشأت في معظمها من المعايير الدولية، حيث صدرت أول مجموعة من المعايير بقرار وزير الاقتصاد رقم (٥٠٣) لعام ١٩٩٧؛ والذي ألزم كل المنشآت سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة بالسوق المالي بضرورة تبني هذه المعايير؛ ثم أضيف معياران بالقرار رقم (٢٥٦) لعام ١٩٩٨ (صالح، ٢٠١٢؛ محمد، ٢٠١٧؛ الجزار، ٢٠١٧).

ثم صدر قرار وزير التجارة الخارجية رقم (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٢ بحل بعض المعايير، وبعد ذلك صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لعام ٢٠٠٦، بشأن إصدار معايير المحاسبة المصرية الجديدة والتي تحل محل معايير المحاسبة التي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي (٥٠٣) لسنة ١٩٩٧، (٣٤٥) لسنة ٢٠٠٢، حيث أصدرت وزارة الاستثمار مجموعة من المعايير المحاسبية، تتكون من إطار

لإعداد وعرض القوائم المالية وعددها ٣٥ معيارا محاسبيا، بهدف تحقيق التقارب مع معايير المحاسبة الدولية؛ الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات (صالح، ٢٠١٢؛ محمد، ٢٠١٧).

وقد حدثت تعديلات على معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم (٢٤٣) لعام ٢٠٠٦، حيث أصدر وزير الاستثمار في عام ٢٠٠٨ قرارا بتعديلها، واجتمعت لجنة معايير المحاسبة والمراجعة المصرية، لمناقشة تعديلات المعيارين رقم (٢٥، ٢٦) من معايير المحاسبة المصرية، المُعدة من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والهيئة العامة لسوق المال، لتتضمن قواعد للتيسير على المنشآت، ولتتماشى مع المعايير الدولية (العجوري، ٢٠١٥)، حيث تسمح هذه التعديلات لمن يرغب من المنشآت بالتحويل من محفظة الأدوات المالية بغرض المتاجرة، إلى أي من مجموعتي الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الأدوات المالية المتاحة للبيع، وذلك وفقا للضوابط والاشتراطات والتوقيات الواردة بالتعديلات لمواجهة آثار الأزمة المالية الدولية (وزارة الاستثمار، ٢٠٠٨).

وفي عام ٢٠١٥ صدر قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية، ويبدأ العمل بها اعتبارا من الأول من يناير ٢٠١٦ وتضمنت المعايير ٣٩ معيارا لتحل محل معايير المحاسبة المصرية السابقة، وتطبق على المنشآت التي تبدأ سنتها المالية في هذا التاريخ أو بعده؛ وفي عام ٢٠١٦ صدر قرار وزير الاستثمار رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٦ بشأن معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) "المرحلة الانتقالية" بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٥، إضافة إلى معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، وفي تاريخ ٢٠١٧/٢/٧ صدر قرار وزيرة الاستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بإضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" (محمد، ٢٠١٧؛ جابر، ٢٠١٧)، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعديلات لمعايير المحاسبة المصرية قد صدرت مؤخرا

بالقرار الوزاري رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، والتي تم بموجبها إلغاء بعض المعايير وإضافة معايير أخرى.

٢/٢ مفهوم التحفظ المحاسبي:

يُعد مفهوم التحفظ المحاسبي أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ نشأتها، والذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة قرون، كقيد جوهرى في حالة عدم التأكد على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، وقد اهتمت به الجهات الرقابية، والمعنية بوضع المعايير المحاسبية، والدراسات الأكاديمية، حيث أكد (Hendriksen & Breda 1982) أن النتيجة الحتمية لتبني التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسب عند تقييم الأصول والالتزامات وقياس صافي الدخل، هي تشويه المعلومات بالقوائم المالية والتي تساعد مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات (نقلا عن: حسين، ٢٠١٣).

ويرى كل من (Beaver and Givoly, D.,and Hayn,C., 2000 ؛ Ryan, 2000 ؛ Watts, 2003b ؛ Beaver & Ryan, 2005) أن التحفظ المحاسبي يُعد معيارا للاختيار بين السياسات المحاسبية من خلال تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة، وهو الفرق الدائم بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية، والتي ينتج عنها وجود شهرة متوقعة غير مسجلة بالدفاتر، كما أنه جزء من آلية فعالة تستخدم لتنظيم المنشآت ويمكن أن تقلل من تكاليف التقاضي المتوقعة وقيمة الضرائب الحالية وبالتالي فهو يؤدي إلى رفع قيمة المنشأة.

ووفقاً للفقرة رقم ٣٧ من إطار إعداد وعرض القوائم المالية ضمن معايير المحاسبة المصرية، يقصد بالتحفظ المحاسبي تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد حتى لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦)، وهو قيد على

المعلومات المحاسبية الأكثر تفاعلاً لمواجهة حالة عدم التأكد، بالخروج عن المبادئ بالاستثناءات المسموح بها (السمارة، ٢٠٠٩).

فيما يرى كل من (Guay and Verrecchia, 2007 ؛ سلامة، ٢٠١٢ ؛ الشرقاوي، ٢٠١٣ ؛ سعدالدين، ٢٠١٤ ؛ اقبال، وآخرون، ٢٠١٤) أنه عبارة عن تحفظ مشروط، ويشار إليه عادة بالتوقيت غير المتماثل للاعتراف المحاسبي، ويمارس من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة وقياسها، حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً، وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة لحين تحققها بالفعل ووجود السند المؤيد على حدوثها، وتحفظ غير مشروط ويرجع إلى رغبة وقدرة وحق الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية وانتقاء الطرق والسياسات المتحفظة، ويتم ممارسته في الغالب عند الاستنفاد الفوري للأصول غير الملموسة، وهذا لا يعني إظهار قيمة الأصول بأقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها بأقل قيمة ممكنة، أو أنه يستخدم في الأحوال والظروف كافة، بل يستخدم فقط في المواقف التي يكتنفها الشك والغموض.

وتؤدي المبالغة في التحفظ المحاسبي إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم تحقيق خاصية الموثوقية، ومن الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٠ قد تم استيعاده كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وذلك على أساس أنه يتعارض مع الحيادية، بموجب المشروع المشترك لصياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي للمحاسبة بين (FASB) و (IASB)، إلا أن (IASB) قرر مبدئياً في عام ٢٠١٤ أن لديه توجه لإعادة الإشارة إليه، حيث يكتسب أهميته من قيامه بعكس السيناريو الأسوأ الذي قد يقابل المنشأة، وبما يمكنها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية نفسها في حال حدوث أسوأ توقعاتها، من خلال التأثير على حقوق المساهمين بتحجيم قيم الأصول والإيرادات، وتعظيم قيم الالتزامات والمصروفات (القضاة، ٢٠١٤ ؛ Nobes & Stadler, 2015 ؛ الشرقطلي، ٢٠١٥ ؛ حسين، ٢٠١٧).

ورغم اختلاف مفاهيم التحفظ المحاسبي إلا أن جوهرها واحد، وهو أن يقوم المحاسب بالتعجيل بالاعتراف بأي خسارة متوقع حدوثها، بينما يتم التأخر بالاعتراف

بأي ربح لحين حدوثه، بشرط ألا يترتب عليه تعمد الإفصاح عن قيم متدنية للأصول والدخل أو قيم متضخمة للالتزامات والمصروفات، غير أن الممارسة تتسع لدرجات متفاوتة من التحفظ بسبب مرونة المعايير المحاسبية مما يسمح للإدارة بالاختيار من بين البدائل المحاسبية عند إعداد القوائم المالية (عثمان، ٢٠١٧ ؛ شهيد، ٢٠١٧ ؛ محمد، وآخرون، ٢٠١٧).

ويرى (غالي، ٢٠١٨) أن التحفظ المحاسبي هو إدارة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المرتبطة بممارسة الأحكام اللازمة بوضع التقديرات الخاصة بالقيم الظاهرة في التقارير المالية للمنشأة، على أساس تعجيل الاعتراف بالخسائر، وتأجيل الاعتراف بالأرباح بهدف تحقيق أهداف خاصة بالإدارة أو تدعيم المركز المالي للمنشأة مستقبلاً أو تحسين قيمة المنشأة.

وعليه فإن التحفظ المحاسبي لا يوجد له مفهوم متفق عليه في الفكر المحاسبي، بالرغم من الدور المحوري الذي يلعبه ضمن النظرية والتطبيق المحاسبي، بسبب أثره المباشر وغير المباشر على صدق وشفافية القوائم المالية، حيث إن وجوده ظاهر في معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية، وسيبقى كذلك طالما تحيط بنا حالات من عدم التأكد في الأعمال والمخاطر التي لا يمكن تجنبها، وبناء على ذلك ينبغي على مُعدي المعلومات المحاسبية تضمين جهات نظر متحفظة عند إصدار أحكام حول العناصر غير المؤكدة في القوائم المالية (Guay and Verrecchia, 2007 ؛ حمد، ٢٠١٨).

وبعد هذا العرض يتضح أن التحفظ المحاسبي ليس كما يزعم بعض معارضيه، أنه يجعل القوائم المالية غير محايدة أو يفقدها الحيادية ومن ثم الموثوقية، وليس كما يببالغ فيه البعض الآخر حتى يفقد الحيادية حقيقة، هذا وبعد محاولة استقراء مفهومه لدى الجهات والهيئات المصدرة للمعايير، ومفهومه لدى الباحثين، يتبين أنه يدور بين تعجيل الاعتراف بالخسائر، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، ويتضح للباحث أن التحفظ المحاسبي هو "إدارة النظرة المستقبلية للمنشأة عند وضع الخطط أو الاختيار بين

السياسات أو البدائل المتاحة، والتعقل عند مواجهة الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها، بقصد عدم المبالغة في تخفيض الأصول أو الدخل أو تضخيم الالتزامات أو المصروفات".

٣/٢ أنواع التحفظ المحاسبي :

بعد تطور أساليب ومناهج تطبيق التحفظ المحاسبي في المنشآت المالية، وفي السياسات المحاسبية فقد تبلور من خلال ذلك ظهور أنواع متعددة للتحفظ المحاسبي (محمد، وآخرون، ٢٠١٧)، والذي يقسم على أسس متعددة، منها على أساس الوقت فينقسم إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط، وكذلك على أساس المستوى إلى تحفظ لأقصى حد وتحفظ لأدنى حد، وينقسم أيضا على أساس الاستمرار إلى تحفظ دائم وتحفظ مؤقت، وكذلك ينقسم على أساس الشمول إلى تحفظ كلي وتحفظ جزئي، كما ينقسم أيضا على أساس الإلزام إلى تحفظ إجباري وتحفظ اختياري، وقد أشارت دراسة (محمد، وآخرون، ٢٠١٧) إلى شيء من التفصيل عن هذه الأسس، ويستخدم الباحث التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط للتمييز بين نوعي التحفظ المحاسبي كما يلي:

١/٣/٢ التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional Conservatism) :

يعتمد هذا التحفظ على وقوع أحداث أو أنباء معينة، فهو مشروط بإشارة العائدات أو الأنباء المستقبلية، والذي يسمى أيضًا بالتحفظ اللاحق، كما يُطلق عليه أيضا تحفظ قائمة الدخل لأنه يقوم على دراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وعوائد وأسعار الأسهم، وهذا النوع من التحفظ يرتبط بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق منها، ويعني ذلك تطبيق السياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، وتتم ممارستها عندما يكون من المتوقع حدوث خسائر اقتصادية محتملة ويمكن تقدير الخسارة المحتملة بدرجة يعتمد عليها ولا تتم

ممارسته إذا لم تتوافر هذه الشروط (Beaver & Ryan, 2005 ؛ سلامة، ٢٠١٢ ؛ حمدان، ٢٠١٢ ؛ سعدالدين، ٢٠١٤ ؛ محمد، ٢٠١٩).

ويفضل استخدامه عند الإبلاغ عن المكاسب والأرباح، حيث يشير إلى ارتفاع درجة التحقق عند الاعتراف بالمكاسب مقابل الخسائر، ويتم الاعتراف بالخسائر بمجرد حدوثها، بينما لا يتم الاعتراف بالمكاسب إلا بعد التيقن من حدوثها سواء من تدفق نقدي، أو من مكسب مضمون من عقود الاتفاقيات (Cano-Rodríguez, M, 2010)، وذلك بقصد تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها (فؤاد، ٢٠١٦)، وهذا معناه أن القيمة الدفترية للأصول يجب تقييمها بأقل من قيمتها السوقية بافتراض أن الظروف غير الجيدة هي التي سوف تحدث في السوق، وعدم زيادة قيمة الأصول إذا توقعنا أن الظروف الجيدة هي التي ستحدث (كساب، ٢٠١١).

ولذلك يكون أعلى في البلدان التي تكون فيها الفردية أقل وحيث يكون تجنب عدم اليقين أعلى، وهذا يبرر طلب الموردين عليه، ومن مزاياه أنه يؤدي إلى تخفيض المكافأة والتعويض القائم على الأسهم عندما يكون أكثر بروزاً، ويمكن من الحصول على معلومات ذات جودة عالية (Zhang, Y, 2020 ؛ Guerhazi, W et al, 2020 ؛ Al-Shaer, H et al, 2020).

ومن أمثلة التحفظ المحاسبي المشروط: الاعتراف بخسائر انخفاض صافي القيمة البيعية للمخزون من الإنتاج التام عن قيمته الدفترية، والاعتراف بالخسائر المحتملة، وتكوين مخصصات مثل مخصص المطالبات وذلك في حالة وجود مذكرة قانونية تفيد بأنه من المتوقع بدرجة كبيرة من الاحتمال أن تخسر المنشأة القضية المرفوعة عليها، وأيضا الاعتراف وقياس خسائر اضمحلال قيمة الأصول عندما تتجاوز قيمتها الدفترية قيمتها الاستردادية (سلامة، ٢٠١٢ ؛ محمد، ٢٠١٩)، وطريقة معالجة الانخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة حال ظهور مؤشرات دالة على ذلك (سعدالدين، ٢٠١٤)، كذلك اضمحلال الأصول طويلة الأجل المالية وغير

المالية، وتقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل (فؤاد، ٢٠١٦)، كما ينشأ التحفظ المحاسبي المشروط من الديون والعقود الحكومية ويزيد من كفاءة المعلومات المحاسبية الواردة بالعقود (محمد، وآخرون، ٢٠١٧).

٢/٣/٢ التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Conservatism):

وهو التحفظ الذي لا يعتمد على وقوع الأحداث أو الأنباء، والذي يسمى أيضًا بالتحفظ السابق لعدم ارتباطه بالأخبار الاقتصادية المتاحة، كما يُطلق عليه أيضًا تحفظ قائمة المركز المالي لتأثيره على قيمة الأصول الواردة بها، وينشأ هذا التحفظ من اختيار الإدارة لتطبيق طرق وسياسات محاسبية معينة مسبقًا، والتي يترتب عليها انخفاض القيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية، مقارنة بالقيمة السوقية لها خلال فترة حياة الأصل كالأصول غير الملموسة غير المعترف بها (سعدالدين، ٢٠١٤؛ Ruch & Taylor, 2015؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ محمد، ٢٠١٩).

ومن أمثلة التحفظ المحاسبي غير المشروط: اختيار طريقة القسط المتناقص لتعجيل الإهلاك بدلاً من طريقة القسط الثابت، واختيار طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) بدلاً من طريقة المتوسط (سلامة، ٢٠١٢)، ومن بعض الممارسات على هذا النوع أيضًا، الموارد البشرية والشهرة المولدة داخلياً، وتوقيت الاعتراف بتكاليف الدعاية والإعلان، والاعتراف بتكاليف البحوث والتطوير ضمن بنود المصروفات التي تخص الفترة، وتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية للأصول (Ruch & Taylor, 2015؛ محمد، ٢٠١٩).

وحالات تكوين احتياطات تفوق التكاليف المتوقعة في المستقبل (فؤاد، ٢٠١٦)، ومن ناحية أخرى فإن التحفظ المحاسبي غير المشروط، ينشأ من التقاضي والضرائب والمصلحة، وللمصلحة الذاتية للإدارة (محمد، وآخرون، ٢٠١٧).

٤/٢ التحفظ المحاسبي في ضوء معايير المحاسبة المصرية المعدلة:

أصدرت مصر خلال عام ٢٠١٥ نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، وذلك بإدخال تعديلات على بعض المعايير المحاسبية المصرية القائمة أو بإصدار معايير محاسبية جديدة، والتي عملت على عدم ممارسة المنشآت للتحفظ المحاسبي بعدم الإشارة إليه ضمن إطار المعايير، بل وتضييق نطاق الاختيار بين البدائل المتاحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية المتعددة والاقتصار على طريقة واحدة (محمد، ٢٠١٩)، وبالرغم من ذلك، إلا أن هناك عددا من المعالجات المحاسبية التي تسمح للمنشآت المصرية بممارسة التحفظ المحاسبي، عند إعداد التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتعديلات عليها عام ٢٠١٩ والتي من أمثلتها وأهمها ما يلي:

- ١- المعيار المصري المعدل رقم (٢) "المخزون" هذا المعيار يعتبر من أبرز المعايير التي تمارس التحفظ المحاسبي ويظهر ذلك بوضوح عند معالجة المخزون، حيث يسمح هذا المعيار بقياس قيمة المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
- ٢- المعيار المصري المعدل رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة" ويمارس هذا المعيار التحفظ المحاسبي عند، عدم الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ عن الأبحاث (أو أثناء مرحلة البحث الخاصة بمشروع داخلي)، ويتم الاعتراف بنفقات الأبحاث (أو بنفقات مرحلة الأبحاث الخاصة بمشروع داخلي) كمصروف فور إنفاقها.
- ٣- المعيار المصري المعدل رقم (٢٤) "ضرائب الدخل" ويمارس هذا المعيار التحفظ المحاسبي عند، الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة وتحميلها كمصروفات في قائمة الدخل.

- ٤- المعيار المصري المعدل رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" ويعتبر هذا المعيار من أشد المعايير تمسكا بالتحفظ المحاسبي ويتضح ذلك عند، الاعتراف بالمخصصات وتحميلها كمصروف في قائمة الدخل.
- ٥- المعيار المصري المعدل رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" وتظهر ممارسة التحفظ المحاسبي من خلال هذا المعيار عن طريق، الاعتراف وقياس خسائر الاضمحلال في قيمة الأصول وتحميلها كمصروف في قائمة الدخل.
- ٦- المعيار المصري المعدل رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" وتكون القوائم المالية متحفظة وفقا لهذا المعيار من خلال، قياس هذه الأصول على أساس القيمة الدفترية أو العادلة مخصوما منها تكاليف البيع أيهما أقل.

٥/٢ العلاقة بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ ودرجة التحفظ المحاسبي:

حيث تعتبر المعايير المصرية ترجمة للمعايير الدولية، وقد توصلت دراسة (أبو العلا، ٢٠١٨) إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية، له تأثيرا معنويا موجبا على مستوى التحفظ المحاسبي، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى زيادة كفاءة استثمار المنشآت؛ في حين توصلت دراسة (كعموش، ٢٠١٨) إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية لم يكن له تأثيرًا معنويًا بصورة منفصلة على التحفظ المحاسبي.

وتشير نتائج دراسة (Piot, C., Janin, R., et, al, 2011) إلى انخفاض التحفظ المحاسبي المشروط بموجب المعايير، وزيادة التحفظ المحاسبي غير المشروط؛ أما دراسة (Tareq Z. Mashoka, 2020) فقد أظهرت نتائجها أن المنشآت أصبحت أقل تحفظًا في تقاريرها المالية بعد الأزمة المالية، كما كشفت دراسة (Feliana, et al, 2020) أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لا يغير من التحفظ المحاسبي في البيانات المالية، وهي النتيجة التي اتفقت معها دراسة (Li, C. W. et al, 2020) حيث وجدت أن المحافظة على البيانات المالية الموحدة قد انخفضت بشكل ملحوظ بعد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وهذا يعني أن

الإفصاح والشفافية في البيانات المالية المجمعة تم تحسينهما بعد تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

ويخلص الباحث إلى أن هناك العديد من المعالجات المحاسبية في صلب معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ وتعديلاتها عام ٢٠١٩، تلتزم بتطبيق ممارسة التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم والتقارير المالية، كما أن هذه الممارسة تتسق مع عدد من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومنها خاصية المصادقية، وأن ممارسة التحفظ المحاسبي مازالت محل تطبيق وستستمر، طالما وجدت ممارسات ضارة لإدارة الأرباح، حتى وإن لم تصرح المعايير بذلك، فالتحفظ المحاسبي يؤيده عددا من المعايير المحاسبية كما بينا أعلاه سواء صرحت به في الإطار المفاهيمي أم لا.

كما تظهر علاقة حقيقة بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتحفظ المحاسبي، من خلال المعالجات المحاسبية التي تضمنتها المعايير كمعالجة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، ومعالجة الاعتراف بالمخصصات وغيرهما، وهذا يشير إلى علاقة الارتباط بينهما وإن لم تذكر المعايير التحفظ المحاسبي تصریحا، ويظهر أيضا أثر هذه العلاقة عند إلغاء معايير أو استحداثها أو إصدار معايير محاسبية جديدة.

٦/٢ العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة:

بناء على الإطار النظري الذي تناوله البحث والذي ثبت من خلاله وجود علاقة بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ ودرجة التحفظ المحاسبي، ويسعى الباحث إلى إظهار العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، حيث تتجلى قوة تأثير التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية على قيمة المنشأة من خلال العديد من المسارات التي من أهمها الحد من ممارسات إدارة الربحية، وتحسين كفاءة عقود المديونية، وخفض مخاطر الإفلاس، ويؤثر التحفظ المحاسبي إيجابياً وبصورة

جوهرية على دعم وزيادة قيمة المنشأة في أسواق المال (سعدالدين، ٢٠١٤)، والذي بدوره يساعد على خلق قيمة للمنشأة؛ وتؤثر اتباع ممارسات التحفظ المحاسبي الملائمة على تعزيز قيمة حملة الأسهم إيجابيا وبالتالي قيمة المنشأة (غالي، ٢٠١٨).

حيث توجد علاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية وقيمة المنشأة، من خلال تأثير التحفظ المحاسبي على تخفيض مخاطر المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، والتي تعد أحد مكونات مخاطر الاستثمار، وتخفيض مخاطر الاستثمار يعد أحد المداخل الهامة والمؤثرة في تخفيض تكلفة رأس المال، وكلما انخفضت تكلفة رأس المال زادت ثروة المساهمين وبالتبعية زادت قيمة المنشأة (سلامة، ٢٠١٢).

وقد خلصت دراسة (حماد، ٢٠١٨) إلى أن المنشآت المصرية الأكثر تحفظاً لها القدرة على الحد من الاستثمارات الإدارية المفرطة، مما يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الاستثمارية في المنشآت المصرية، بينما لا يوجد تأثير معنوي على الحد من الاستثمار المفرط في حالة المنشآت المصرية الأقل تحفظاً، وعلى عكس ذلك فقد أوضحت نتائج دراسة (هجرس، ٢٠١٨) أن التحفظ المحاسبي يؤثر تأثيراً سلبياً ومعنوياً على قيمة المنشأة، أي أنه يؤدي إلى تخفيض قيمة المنشأة؛ ورغم ذلك إلا أن التحفظ المحاسبي لا يشجع على المبالغة في الأرباح، بل يعزز من قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق، ومن ثم يعزز من مصداقية القوائم والتقارير المالية للمنشأة (محمد، ٢٠١٩) وهو ما يترتب عليه زيادة القيمة الحقيقية للمنشأة.

وبهذا يتبين للباحث من خلال الأطر النظرية والفكرية التي تناولها البحث، وغالب الدراسات التي تناولت العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، أنه توجد علاقة ارتباط قوية ومؤثرة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، سواء كانت هذه العلاقة التأثيرية سلباً أو إيجاباً، كما تبين أن درجة التحفظ المحاسبي من خلال الاعتراف المعجل بالخسائر والمؤجل بالأرباح، قد تعمل على مساعدة المنشأة في مواجهة مخاطرها المستقبلية التي تؤثر على قيمتها.

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث:

أولاً: نتائج البحث:

- ١- التحفظ المحاسبي هو "إدارة النظرة المستقبلية للمنشأة عند وضع الخطط أو الاختيار بين السياسات أو البدائل المتاحة، والتعقل عند مواجهة الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها، بقصد عدم المبالغة في تخفيض الأصول أو الدخل أو تضخيم الالتزامات أو المصروفات".
- ٢- وجود علاقة حقيقة بين معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥ والتحفظ المحاسبي، من خلال المعالجات المحاسبية التي تضمنتها المعايير كمعالجة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، ومعالجة الاعتراف بالمخصصات وغيرهما، وهذا يشير إلى علاقة الارتباط بينهما، وتظهر هذه العلاقة أيضاً عند إلغاء معايير أو استحداثها أو إصدارها.
- ٣- من خلال الأطر النظرية والفكرية التي تناولتها الدراسة، وغالب الدراسات التي تناولت العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، توجد علاقة ارتباط قوية ومؤثرة بين درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، سواء كانت هذه العلاقة التأثيرية سلباً أو إيجاباً.

ثانياً: توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بما يلي:

- ١- ضرورة اهتمام بيئة الأعمال المصرية بتطبيق كافة الآليات المحاسبية التي تساعد على زيادة التحفظ المحاسبي، لاسيما عند وجود ممارسات ضارة لبعض المنشآت والتي تؤثر بشكل واضح على سوق الأوراق المالية المصرية.
- ٢- الاهتمام بمعايير المحاسبة المصرية والتحفظ المحاسبي وإبراز الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يعود على قيمة المنشآت عند الالتزام بهما، مما يعمل على مواكبة الاهتمام المتزايد لهما من خلال بيئة الأعمال.

٣- يوصي الباحث الهيئات المعنية والباحثين والمهتمين بمجال الدراسة بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة الحالية.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم، فريد محرم فريد. (٢٠١٦). العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية (كلية التجارة - جامعة طنطا - مصر)، ٢٤، ٤٩١، ٤٩٣ - ٤٩٣.
٢. أبو العلا، أسامة مجدي فواد محمد. (٢٠١٨). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على التحفظ المحاسبي ودور هذا الأثر على كفاءة استثمار الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة المحاسبة والمراجعة: جامعة بني سويف - كلية التجارة، ١٤، ٩٢ - ١٤٩.
٣. اقبال، عمر، و القضاة، مأمون حامد. (٢٠١٤). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن. مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية: جامعة النجاح الوطنية، مج ٢٨، ٤٤، ٨٩٥ - ٩٢٠.
٤. الجزائر، كمال محمد السيد. (٢٠١٧). المحاسبة عن عمليات الإجارة في ظل معايير المحاسبة المصرية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة تطبيقية مقارنة. (رسالة ماجستير). أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - الدراسات العليا- قسم المحاسبة.
٥. السماره، محمد فلاح، و البناء، بشير عبدالعزيز محمد. (٢٠٠٩). أثر التحفظ المحاسبي واللامتثل بالمعلومات على تكلفة التمويل في الشركات المساهمة العامة الأردنية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.
٦. الشرايطي، هدى محمد، و السعادية، منصور إبراهيم. (٢٠١٥). أثر التحفظ المحاسبي وعدم تمتثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٣) (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
٧. القضاة، ليث أكرم مفلح، و الكبيسي، عبدالستار عبدالجبار عيدان. (٢٠١٤). مدى فاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي للأرباح في البيئة الأردنية: دراسة اختيارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.

٨. جابر، محمد حسين. (٢٠١٧). العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والمعايير المصرية و انعكاساتها على البيئة المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مج ٨، ملحق، ٤٨٠ - ٥١١.
٩. حسين، محمد إبراهيم محمد. (٢٠١٣). قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. (رسالة دكتوراه). جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة.
١٠. حسين، علاء علي أحمد. (٢٠١٧). نماذج محاسبية مقترحة لقياس تأثير التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs على مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢١، ١٤، ٩٧٧ - ١٠٤٧.
١١. حماد، مصطفى أحمد محمد أحمد. (٢٠١٨). دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثره على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٢، ٢٤، ٣٠٤ - ٣٦١.
١٢. حمدان، علام محمد موسى. (٢٠١٢). التحفظ المحاسبي وجود الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية: جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، س ٣٨، ع ١٤٤٤، ١٨١ - ٢٢٦.
١٣. حمد، أمينة خميس، و المومني، محمد عبدالله محمد. (٢٠١٨). أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي، مج ١٤، ١٤، ٨١ - ١٠٧.
١٤. سعد الدين، إيمان محمد. (٢٠١٤). تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة. اتحاد الجامعات العربية. جامعة بني سويف - كلية التجارة، العدد الأول، ص ٢٩٩ - ٣٤٢.
١٥. سلامة، صلاح حسن علي. (٢٠١٢). نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ١٦، ٤٤، ٥٢٧ - ٦٣٣.
١٦. شهيد، رزان، و عبس، فاطمة محمد شريف. (٢٠١٧). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية: جامعة القدس المفتوحة، ٤٢٤، ١٣٣ - ١٤٢.

١٧. صالح، خالد عاشور علي. (٢٠١٢). مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات التجارية: دراسة تطبيقية على شركة السقاف بمدينة جدة. مشروع كتابة البحث للحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، كلية التعليم المفتوح، اليمن.
١٨. عبدالمنعم، تامر سعيد. (٢٠١٦). قياس أثر تحديث معايير المحاسبة المصرية في عام ٢٠١٥ في تحسين جودة القوائم المالية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٠، ع ٤٤، ٩١ - ١٦٠.
١٩. عثمان، خالد محمد. (٢٠١٧). قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث المحاسبية: جامعة طنطا - كلية التجارة - قسم المحاسبة، ١٤، ٢١٤ - ٢٤٦.
٢٠. غالي، أشرف أحمد محمد. (٢٠١٨). قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري ١٠٠ EGX. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٢، ع ٤٤، ١٢٣٠ - ١٣٠٠.
٢١. فؤاد، ريمون ميلاد. (٢٠١٦). أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية - IAS "IFRS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي - مصر، مج ٢٠، ع ٢، ٥١٧ - ٥٧٢.
٢٢. كساب، ياسر السيد. (٢٠١١). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة التجارة والتمويل: جامعة طنطا - كلية التجارة، ع ٢، ٢٩٧ - ٣٤٠.
٢٣. كعموش، شريف علي خميس إبراهيم. (٢٠١٨). أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٢، ع ٣٤، ٦٢٤ - ٦٦٧.
٢٤. محمد، أسماء صلاح الدين عبدالمقصود. (٢٠١٧). أثر التكامل بين معايير المحاسبة المصرية الدولية في تطوير مهنة المحاسبة في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مج ٨، ملحق، ٢٨٧ - ٣١٣.
٢٥. محمد، محمد قاسم حسن، و عثمان، عبدالرحمن عادل خليل. (٢٠١٧). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة حالة - بنك فيصل الإسلامي السوداني (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

٢٦. محمد، تامر سعيد عبدالمنعم. (٢٠١٩). قياس وتحليل تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٣، ٢٤، ١، ٦٢.
٢٧. معايير المحاسبة المصرية (٢٠٠٦) الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣.
٢٨. معايير المحاسبة المصرية (٢٠١٥) الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠.
٢٩. هجرس، سارة أبوبكر سالم. (٢٠١٨). قياس أثر التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالأرصدة النقدية على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير). جامعة القاهرة - كلية التجارة - قسم المحاسبة.

المراجع الأجنبية:

1. Al-Shaer, H., & Harakeh, M. (2020). Gender differences in executive compensation on British corporate boards: The role of conditional conservatism. *The International Journal of Accounting*, 55(01), 2050002.
2. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, 38(1), 127-148.
3. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of accounting studies*, 10(2-3), 269-309.
4. Cano-Rodríguez, M. (2010). Big auditors, private firms and accounting conservatism: Spanish evidence. *European Accounting Review*, 19(1), 131-159.
5. Feliana, Y. K., & Bagus, J. (2020). The level of conservatism and earnings management during IFRS adoption. *Jurnal Keuangan dan Perbankan*, 24(1), 53-67.
6. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, 29(3), 287-320.
7. Guay, W., & Verrecchia, R. (2007). *Conservative disclosure* (Working paper). Philadelphia: University of Pennsylvania.

8. Guermazi, W., & Halioui, K. (2020). Do differences in national cultures affect cross-country conditional conservatism behavior under IFRS?. *Research in International Business and Finance*, 52, 101171.
9. Li, C. W., & Chao, Y. Y. (2020). The effect of auditing assurance levels on accounting conservatism: evidence from Taiwan. *International Journal of System Assurance Engineering and Management*, 11(1), 64-76.
10. Nobes, C. W., & Stadler, C. (2015). The qualitative characteristics of financial information, and managers' accounting decisions: evidence from IFRS policy changes. *Accounting and Business Research*, 45(5), 572-601.
11. Piot, C., Janin, R., & Dumontier, P. (2011, December). IFRS consequences on accounting conservatism within Europe. In CAAA Annual Conference.
12. Tareq Z. Mashoka. (2020). Measuring Accounting Conservatism for Listed Companies in Amman Stock Exchange (ASE) During the Period 2001–2010. *Humanities and Social Sciences Series*, 30(5).
13. Watts, R.,(2003)b, "Conservatism in Accounting Part II: Evidence and Research Opportunities", *Accounting Horizons*, Vol.17, Iss.4, Dec., pp. 287-301.
14. Zhang, Y. (2020). Conditional conservatism and trade credit during the global financial crisis. *Journal of Accounting and Public Policy*, 106728.